مجلة آداب في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، المجلد 02 العدد 08 بتاريخ 2021/09/15م

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

أثر اكتشاف النفط اليمني على العلاقات الامريكية-اليمنية 1984-1986

أ.د إبراهيم فنجان الأمارة

جامعة البصرة/ كلية التربية للعلوم الانسانية/ قسم التاريخ

فادية ثجيل جمعة الصالحي

المديرية العامة لتربية محافظة البصرة

تاريخ الارسال : 2021/08/03 م تاريخ القبول: 2021/08/11م

المقدمة

تنتمي الجمهورية العربية اليمنية إلى منطقة جغرافية تحتوي على أكثر من ثلثي احتياطيات النفط الخام، وحوالي نصف احتياطي الغاز الطبيعي المكتشف في العالم، إلا أنها لم تنضم إلى الدول المنتجة للنفط حتى الثمانينات من القرن العشرين. حينما أعلنت الشركات الامريكية عن اول اكتشاف نفطي بكميات تجارية في عام 1984. يتناول هذا البحث الأسباب التي أسهمت في اكتشاف النفط اليمني، ومدى تأثيره على مسار العلاقات الامريكية-اليمنية.

الكلمات الدلالية: الجمهورية العربية اليمنية، الولايات المتحدة الامريكية، النفط اليمني.

Oil Discovery Impact On US-Yemen Relations (1984- 1986)

Prof. Dr. Ibraheem Finjan Al-Amara (University of Basrah-College of Education for Human Sciences Department of History).
Fadia Thagil Gomaa (General Directorate of Education in Basra Governorate).

Abstract:

Belongs The Yemen Arab Republic to Area Geographical That Contains More Than Two-Thirds of The Reserves of Oil Crude, And About Half of The Discovered Reserves Natural Gas In The World, But It Did Not Join The Oil-Producing Countries Until The Eighties of The Twentieth Century. When American Companies Announced The First Oil Discovery in Commercial Quantities In 1984. This Research Deals With The Reasons That Contributed To The Discovery of Yemeni Oil, And The Extent Of Its Impact on The Course of US-Yemeni Relations.

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

اولًا: بدايات اكتشاف النفط اليمني

تعود البداية الأولى للأعمال الاستكشافية عن النفط اليمني إلى عام 1938، من خلال شركة نفط العراق، حيث قامت الاخيرة في تنفيذ بعض الأعمال الجيولوجية والجيوفيزيائية، في فترات مُتقطعة حتى نهاية الاربعينات من القرن العشرين، الا ان رفض المملكة المتوكلية السماح لرجال النفط الأجانب بدخول مملكتها، وفق سياسة العزلة التي كانت تسير عليها، حالت دون استمرار اعمال التنقيب. وفي عام 1949، أعلنت المملكة المتوكلية عن سياسة الباب المفتوح امام المؤسسات البترولية الأجنبيةً للبحثً عن احتياطي النفط المحتمل في البلاد، طمعًا بالحصول على الإيرادات التي حصلت عليها الدول الخليجية المجاورة[1]. وفي 1953 منحت المملكة المتوكلية شركة (American company) الأمريكية أول امتياز في تاريخ البلاد، للتنقيب عن النفط لمدة ثلاثين عاما، على ان تقسم جميع الأرباح الصافية مناصفة مع المملكة المتوكلية، وفي حال لم يتم العثور على كميات تجارية من النفط في غضون ست سنوات يتم إبطال الاتفاقية[2].

وفي بداية الستينيات قامت شركة براكلا وديلمان الألمانية (Bracla and Delman)، بتنفيذ بعض الأعمال الاستكشافية في المنطقة الغربية من تهامة، لكن لم تحقق تلك الأعمال النتائج المطلوبة. استمرت الأعمال الاستكشافية في أوائل الستينيات من قبل عدد صغير من الشركات لتنفيذ المسوحات في اليمن، وتم حفر 31 بئراً استكشافيا خلال تلك المدة، أظهرت نتائج إيجابية تشير إلى تواجد مواد هيدروكربونية في المنطقة، لكن انسحبت تلك الشركات تباعاً دون مواصلة العمل لاكتشاف كميات تجارية للنفط والغاز، لأسباب ومُبررات مُختلفة[3].

واجهت العمليات الاستكشافية عن النفط، الكثير من العراقيل، منها ما يتعلق بالوضع الداخلي غير المستقر في الجمهورية العربية اليمنية، الذي يحول دون اقدام الممولين او الشركاء المحتملين في بعض المشاريع المشتركة، على الاستثمار في البلاد، خشيةً مما قد يسببه لهم عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي من مشاكل[4]، لا سيما وان الحكومة السعودية كانت تعارض عمل الشركات النفطية في الجمهورية العربية اليمنية، سواء كان ذلك من خلال استغلال ثقلها السياسي في المنطقة، ام من خلال استخدام العناصر القبلية اليمنية الموالية للرياض، في أثارة العراقيل وخلق العقبات امام عمل تلك الشركات[5].

ومنذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين سعت الولايات المتحدة الى تكثيف محاولاتها لاستكمال الاعمال الاستكشافية عن النفط اليمني، فزار في الأول من ايلول عام 1981، وفد من مسؤولو شركة

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

هنت اويل الأمريكية (Hunt Oil Company of Dallas)[6]، الجمهورية العربية اليمنية والتقوا مع الرئيس علي عبد الله صالح في محاولة للحصول على موافقة منه، على عمل فريق الشركة بدراسة الجيولوجيا السطحية للمنطقة، فضلاً عن الاطلاع على المناخ السياسي للبلد ومدى استقراره وملائمته لعمل الشركة. ويذكر رئيس الوفد السيد مايكوك (Maycok) "**وفقًا لتاريخ الشركة، لم تكن هنت أويل معروفة لدى حكومة صنعاء، وكان المسؤولون يرغبون بشركة لديها الخبرة والقدرة على العمل في اكتشاف مواردهم بوقت قصير، لذلك تم قضاء قدر كبير من الوقت في شرح ماهية الشركة وكيف تعمل**"[7]. وبعد الحصول على موافقة الحكومة، وقعت شركة هنت اويل في كانون الاول عام 1981 اتفاق مشاركة في الانتاج مع الحكومة اليمنية للتنقيب عن النفط في منطقة[8] مأرب – الجوف[9].

ثانيًا: اسباب اكتشاف النفط اليمني:

شهدت المنطقة العربية في عام 1980 قيام الحرب العراقية- الإيرانية[10]، التي عَد قيامها نقطة تحول مهمة في السياسة الدولية، انعكست اثارها على السياسة الامريكية تجاه الجمهورية العربية اليمنية، فمن الناحية العسكرية، وفرت حرب الناقلات التي رافقت مجريات الصراع العراقي الإيراني، ميدانًا للتنافس والصراع بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ضمن أطار الحرب الباردة[11]. وهذا بدورة ارتبط بزيادة حدة التنافس بين المعسكرين، على مضيق باب المندب، الذي يتحكم في مدخلة الجنوبي شطري اليمن، كمنفذ أكثر امناً يتم عبرة تصدير النفط الى اوربا[12]، لا سيما بعد التهديدات الإيرانية بغلق مضيق هرمز[13]، الامر الذي كثف الاهتمام الدولي بتنظيم موضوع الممرات المائية الدولية. وصرح الرئيس ريغان (Ronald Reagan)[14]، إن الولايات المتحدة ستعمل على حماية الممرات البحرية الحيوية، التي تمر عبر نقاط اختناق المضايق أو القنوات التي سيحاول الاتحاد السوفيتي او أي طرف اخر بإغلاقها او التحكم فيها بأي نزاع، ومن تلك النقاط قناة السويس ومضيق هرمز ومضيق باب المندب والمنطقة الممتدة من بحر العرب إلى البحر الأحمر وخليج عدن[15]، وبالتالي كان لزاما على الإدارة الأمريكية تكثيف مساعيها لتوثيق روابط الصداقة مع حكومة صنعاء، على الرغم من عدم وجود استثمارات نفطية تجارية في اليمن قبل عام 1984، لكن أهميتها الاقتصادية ارتبطت بموقعها المتحكم بخطوط النقل والتجارة العالمية، مما تطلب من الإدارة الامريكية، تأمين وحماية مصالحها في اليمن من أي تهديد. ويذكر وليام شنايدر (William Schneider)، وكيل وزارة الخارجية للمساعدة الأمنية الامريكية، ان التهديدات التي احاطت بموقع إيران الاستراتيجي على مضيق هرمز، تستوجب اعطاء أولوية

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

قصوى للجمهورية العربية اليمنية، التي تتمتع بموقع استراتيجي على مضيق باب المندب، والجنوب الغربي للمملكة العربية السعودية، ومع تدهور الوضع الاقتصادي لهذا البلد، كان لابد من تقديم المساعدات التنموية والأمنية لتمكينه من الحفاظ على استقلاله واستقراره[16].

لم تقتصر أهمية الموقع الاستراتيجي للجمهورية العربية اليمنية، على تأمين خطوط نقل النفط الخليجي لأروبا، فحسب، فقد رأت الأوساط الاستثمارية الامريكية ان اليمن يتمتع بميزه إضافية لا تتوفر لدى معظم الدول الأخرى، وهي انه في حال نجاح عملياتها الاستكشافية للنفط اليمني، سيكون بإمكانها التصدير من البحر الأحمر مباشرةً، وليس مثل بقية دول الخليج العربي، حيث تهدد حرب الناقلات بين إيران والعراق خطوط النقل النفطي، لذا أثار اكتشاف النفط اليمني اهتمامًا فوريًا داخل دوائر الشركات النفطية الامريكية[17]. لا سيما مع وجود الدعم والتشجيع من قبل الإدارة الامريكية التي رأت ان نجاح الاعمال الاستكشافية للثروة النفطية الواعدة في اليمن، الى جانب وجود خطوط أنابيب ناقلة للنفط عبر العراق والمملكة العربية السعودية، سيمكنها من تأمين الكميات الكافية لحاجة الغرب من النفط العربي، بصرف النظر عن قدرة البحرية الامريكية على إبقاء مضيق هرمز مفتوحًا[18].

ومن الناحية الاقتصادية، تسببت حرب الناقلات خلال تلك المدة، في تقليل صادرات النفط العربي، فخفضت السعودية ودول الخليج انتاجها، مما الحق الضرر بالاقتصاد الغربي، اضافةً الى، الاضرار التي أحدثها الانكماش الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، والذي أدى الى توقف عمل اغلب الشركات العاملة هناك، ونظر رجال الأعمال الأمريكيين بتشاؤم بشأن آفاق الأعمال الاستثمارية فيها، لذا قامت معظم الشركات الغربية بتقليص استثماراتها، وأخذت تبحث عن موطن جديد غير معرض للعمليات العسكرية الدائرة بالخليج آنذاك[19]. وبحسب توصيات لجنة براندت (The Brandt commission) المعنية بقضايا التنمية الدولية، الصادر في عام 1980"**ان الخطوة التي يمكن اتخاذها في الاقتصاد العالمي اليوم والتي من شأنها أن تحقق الاستقرار في الوصول إلى النفط واستقرار أسعاره. تتطلب زيادة تأمين خطوط نقل النفط، والقيام باستكشافات جديدة في دول العالم النامي**"[20].

وفي الجانب المقابل كانت الحكومة اليمنية، تواصل مساعيها لجذب شركات استثمار الغربية للبلاد، للخروج من الوضع الاقتصادي المتردي فيها، على إثر انخفاض تحويلات العمالة الخارجية، بعد قيام الدول النفطية ومنها المملكة العربية السعودية في تخفيض انتاجها النفطي[21]. كما اعلنت الرياض امام تراجع

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

أسعار النفط، وانخفاض الإيرادات الحكومية منذ عام 1983، انها ستعمل مضطرة الى تعليق المساعدات للمشروعات التنموية، والتحويلات المالية الممنوحة الى اليمن[22].

وفي غضون ذلك، اعدت وكالة المخابرات المركزية الامريكية دراسة لغرض تقييم حجم تأثير الاوضاع السياسية والاقتصادية على العمالة الخارجية، وذلك على إثر تقليل انتاج النفط العربي، والركود الاقتصادي، الامر الذي تسبب في عودة أكثر من مليون مهاجر عربي كانوا يعملون في جميع أنحاء الشرق الأوسط إلى ديارهم. وخلصت الدراسة الى ان الامر قد يحمل عواقب وخيمة على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة، الامر الذي من شأنه تهديد مصالح الولايات المتحدة وزعزعة امن واستقرار حلفائها، وذلك لأن أعدادًا كبيرة من العمال سيكونون بعد عودتهم محبطين وعاطلين عن العمل لعدم قدرة بلدانهم الفقيرة (كالجمهورية العربية اليمنية) على خلق فرص عمل جديدة لهم، الامر الذي سيسهم في انجذابهم بشكل متزايد للانخراط في الحركات الأصولية الإسلامية أو غيرها من أشكال التطرف السياسي، فضلاً عن ان تحويلات العاملين في الخارج كانت سببًا رئيسيًا للازدهار النسبي في بلدانهم، وان انخفاض هذه الحوالات سيدفع تلك البلدان الى مطالبة الولايات المتحدة بزيادة الدعم والمساعدات المقدمة اليهم، وان عدم استجابة الإدارة الامريكية سيتسبب في اضطراب الأوضاع في تلك البلدان وانهيارها، مما سيشكل تهديدًا على النفوذ والمصالح الغربية[23].

وعلى ضوء هذه الدراسة وجهت الإدارة الامريكية سفاراتها في المنطقة الى تكثيف جهودها في جمع بيانات موثوقة عن اعداد المهاجرين من البلدان العربية وحجم تحويلاتهم الخارجية. ووفقاً لمسؤولين يمنيين ودبلوماسيين في العاصمة صنعاء، كان هنالك (400 ألف) يمني يتقاضون رواتبهم من الحكومة السعودية، بلغ إجمالي تحويلاتهم الى اليمن في عام 1982 (1،2 مليار دولار)، في حين ان صادرات حكومة صنعاء الى الخارج لم تتجاوز (10 ملايين دولار) [24].

وبناءً على ذلك يمكن القول، ان الإدارة الامريكية أصبحت مدركة ضرورة الإسراع في إيجاد مصادر جديدة لتمويل ميزانية الجمهورية العربية اليمنية، واستيعاب الايادي العاملة التي من الممكن ان تتحول الى عامل تهديد لها ولحلفائها، لا سيما ان نظام عدن ومن ورائه الاتحاد السوفيتي، سيجد في تلك الشريحة الفرصة لتوسيع جبهة المعارضة الداخلية ضد حكومة صنعاء وتهديد النفوذ الغربي في المنطقة. او على اقل تقدير، سيضطر الرئيس صالح[25] امام انخفاض دعم الرياض الاقتصادي الى جانب انخفاض حوالات العاملين في الخارج، الى طلب الدعم من الولايات المتحدة، وفي حال تعذر على الأخيرة تلبية طلبه،

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

سيتوجه الى الاتحاد السوفيتي الذي لن يتوانى عن استغلال هذه الفرصة لتوسيع دائرة نفوذه في اليمن. ومن هنا كان لابد من الشروع في عمليات التنقيب عن النفط بوصفة أحد الحلول التي ستمكن الولايات المتحدة من إيجاد مصدر دعم اقتصادي لليمن، علاوة على ما سيوفره القطاع النفطي من توفير فرص عمل لامتصاص فائض اليد العاملة العائدة من الخارج.

وفيما يتعلق بالتنافس الأمريكي السوفيتي في الساحة اليمنية، اشارت وكالة المخابرات المركزية، ان الجمهورية العربية اليمنية تعيش حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار الداخلي، وذلك بسبب الخلافات الأيديولوجية والقبلية العميقة الجذور، التي تشكل عائقًا امام الرئيس صالح يحول دون تمكنه من بناء قاعدة سياسية واسعة له، الامر الذي من شأنه فسح المجال امام القوى الخارجية للتدخل في الشؤون اليمنية، مما سيضطره الى الاستمرار في سياسة الحفاظ على التوازن غير المستقر، من خلال اللعب بين المنافسين في الداخل، المتمثلين بالجبهة المعارضة الوطنية، والقوى الخارجية الداعمة لها من جهة أخرى. ومع استمرار الوضع السياسي المضطرب وانعدام الاستقرار، واستنزاف الموارد الاقتصادية، سيجد الرئيس صالح نفسه مضطرا للتوجه نحو السوفييت[26].

وعلى الرغم من ان ذلك لم يكن خافيًا عن الإدارة الأمريكية، فقد حرصت واشنطن على توفير الاحتياجات الاقتصادية والعسكرية لليمن من خلال حليفتها الرياض منذ السبعينات القرن العشرين، الا ان الأمر الذي اثار قلق الإدارة الأمريكية في تلك المدة، هو عدم ثقة واشنطن في إمكانية استمرار الاعتماد على الدعم السعودي المقدم الى اليمن. ان ادراك الرياض لأهمية تعزيز الدعم للنظام القائم في صنعاء، بوصفه حاجز الصد الأول امام نظام عدن ذو التوجه الماركسي، لم يمنعها من قطع المساعدات الاقتصادية عن حكومة صنعاء، وبعد جهود حثيثة من الإدارة الامريكية، وافقت الرياض على مضض زيادة الدعم المقدم للرئيس صالح في عام 1980، وهذا يعني ان درجة الالتزام السعودي تجاه اليمن أصبح امرًا مشكوكًا فيه من قبل الإدارة الامريكية، التي لم تستبعد بحث السعوديين عن فرصة لتقويض حكم الرئيس صالح وتعزيز منافسيه السياسيين، الامر الذي قد يدفع الاخير نحو السوفييت لغرض عقد اتفاق جديد، يحصل من خلاله على المساعدات الاقتصادية والعسكرية الازمة[27].

وفي غضون ذلك، وصلت انباء نجاح الرئيس صالح في تحقيق الاستقرار النسبي في البلاد من خلال اتباعه سياسة الاحتواء السياسي للقوى السياسية المعارضة تحت مظلة المؤتمر الشعبي العام[28]، الامر الذي شجع الولايات المتحدة على تكثيف اعمال الشركات النفطية في اليمن لدعم حكومة علي صالح

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

اقتصاديا[29]،لا سيما ان اكتشاف النفط سيحقق نمو اقتصادي للجمهورية العربية اليمنية، مما يمكنه من تقوية مركزه ويعزز من قبضته على السلطة ويقلل من التبعية الاقتصادية لبلاده، الامر الذي من شأنه اضعاف السلطة القبلية، مقابل ازدياد دور التكنوقراط المتعلمين على النمط الغربي في الحكومة المركزية، مما يعني أن استثمار النفط سيزيد من النفوذ السياسي للسلطة المركزية والجيش اليمني[30].

وفي ظل تلك التوجهات الجديدة للإدارة الأمريكية، اخذت شركة هنت أويل الأمريكية مواصلة عمليات الحفر والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي، في منطقة مأرب الواقعة في شرق الجمهورية العربية اليمنية. وفي أواخر عام ١٩٨٣ تمكنت الشركة من اكتشاف كميات تجارية من النفط، في منطقة صافر في محافظة مأرب [31]، وأعلن وليام جي فور (William J. Furr) نائب رئيس الشركة في الثامن من تموز عام 1984 عن اكتشاف أول بئر نفطي بطاقة إنتاجية قدرها (7800 برميل يوميا)، كما أظهرت عمليات التنقيب عن وجود النفط بكميات تجارية، بالقرب من منطقة الحدود مع المملكة العربية السعودية، وجمهورية اليمن الديمقراطية. وأشارت الشركة في تقاريرها الى أن احتياطيات النفط اليمني قابلة للمقارنة بتلك الموجودة في جنوب سلطنة عمان، وان احتياطيات بهذا الحجم ستدعم معدل إنتاج يبلغ (120،000برميل يومياً) لمدة20 عامًا[32]، لان اليمن ارض بكر وتمتلك مخزون هائل[33]. واوضح التقرير ان الشركة لا تزال بحاجة الى المزيد من الوقت لتطوير حقول النفط، وبناء المرافق اللازمة، قبل الشروع في عمليات التصدير[34].

وفي ضوء تلك الاكتشافات النفطية المعلنة، صرح الرئيس صالح في كانون الأول 1984 "**أن شركة هنت أويل أبلغت حكومته أن عمليات التصدير ستتم في غضون عامين أو أقل... يتعين خلالها بناء مصفاة وخط أنابيب لنقل النفط المكتشف من حقول الانتاج إلى موانئ التصدير في البحر الأحمر، ولغرض تشييد البنى التحتية المطلوبة، سيتم دعوه الشركات الى تقديم عطاءاتها للحصول على عقود تنفيذ تلك المشاريع، على ان لا تزيد مدة البناء عن العامين، لكن في حال مواجهة البلاد ضغوطاً اقتصادية، قد نطلب اكمال أعمال البنى التحتية بسرعة أكبر**". وعلى الرغم من رفض الرئيس صالح تحديد نوع تلك الضغوط التي أشار اليها في تصريحه، لكن دبلوماسيين أشاروا الى ان حكومة صنعاء قللت في السابق من أهمية اكتشاف النفط، بسبب رفض الحكومة السعودية، التي قد تلجا الى الضغط الاقتصادي على صنعاء، من خلال تخفيض مستويات مساعدتها، لذا طلبت الحكومة اليمنية من الشركة عدم الإفصاح الابعد عدة أشهر من الاعمال والتنقيب للحقل المكتشف[35].

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

ثانيًا: ابعاد اكتشاف النفط اليمني على مسار العلاقات الامريكية-اليمنية.

اخذت الإدارة الأمريكية تنظر باهتمام كبير الى تطوير علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الجمهورية العربية اليمنية، فمن الناحية الاقتصادية، جذبت أنباء الاكتشاف النفطي لشركة هنت اويل، العديد من شركات النفط الامريكية، التي أخذت تسعى الى ابرام اتفاقيات جديدة مع الحكومة اليمنية من اجل البحث والتنقيب عن النفط في مواقع أخرى، كما ابدى العديد من المقاولين والمستثمرين الغربيين عن رغبتهم بالحصول على فرصًا للعمل والاستثمار في المشاريع الكبرى التي تم الاعلان عنها في اليمن، مثل بناء منشأة التخزين النفطي ومشروع خط أنابيب الصليف-صنعاء[36]. اما من الناحية السياسية، عد الدبلوماسيين الامريكيين اكتشاف النفط من شأنه ان يحدث ثورة بالاقتصاد اليمني، وتغيير جذري بموقفه الدبلوماسي، سواء من خلال تقليل اعتماده الكبير على المساعدات السعودية ام من خلال تقليل حاجته الدائمة الى الدعم السوفيتي، الامر الذي سيعطي حكومة صنعاء قدر كبير من الاستقلال عن وصاية الرياض ونفوذ موسكو. لذا يتوجب على الإدارة الامريكية إعادة تقويم علاقاتها مع اليمن، بما يتلاءم مع أهميتها الاقتصادية والسياسية[37].

وعلى الرغم من أهمية النفط للنهوض بواقع الجمهورية العربية اليمنية من الناحية الاقتصادية، الا ان السفارة الامريكية في صنعاء اشارت، الى ان اقتصاد اليمن سيظل بحاجة الى الدعم والمساعدات الخارجية، حتى يتم استكمال متطلبات تصدير النفط وبناء المنشآت اللازمة، ولكنها اكدت بالوقت نفسه، على ان حكومة صنعاء ستجد سهولة كبيرة في الحصول على المساعدات والقروض الأجنبية من الجهات الخارجية، لأن قدرتها على سداد الديون مع وجود العائدات النفطية سوف تتحسن. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يبدأ اليمن في تصدير النفط قبل عام 1988، وما ان تنهي شركة هنت اويل اعمال بناء مصفاة للنفط، وسوف يلبي إنتاجها نصف احتياجات اليمن من النفط ووقود الديزل والبنزين، مما سيوفر للبلاد (120 مليون دولار سنويًا) الذي يتم انفاقه على استيراد تلك المشتقات النفطية من الخارج. فضلاً عن ذلك، ما أن تبدأ عائدات النفط في التدفق، ستكون صنعاء أقل مديونية للموردين الأجانب، وستنشط المشاريع الاستثمارية والعمل التجاري بشكل ملحوظ، في ظل الطفرة النفطية واستقرار الوضع المالي للبلاد[38].

ومن زاوية أخرى، اثارت أنباء الاكتشافات النفطية قلق الجانب السعودي، الذي رأى فيها تهديدًا لنفوذه في الجمهورية العربية اليمنية، لان حصول صنعاء على مورد مالي كبير على إثر اكتشاف النفط،

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

ستضعف النفوذ السعودي في اليمن، وسيعزز استقلال القرار السياسي لحكومة صنعاء، ويزيد من قوتها ومكانتها الدولية. ولذا حاولت الأخيرة حرمان الجمهورية العربية اليمنية من ذلك المورد المالي المهم، وابقائها رهينة المساعدات السعودية، علاوة على ان ضعف حكومة صنعاء، كان يعني مزيدا من التنازلات للرياض[39]. وفي ضوء ذلك دعت الرياض الإدارة الامريكية الى ضرورة وقف عمليات التنقيب عن النفط اليمني، بحجة أن الاستكشافات الأخيرة، وعمليات التنقيب الجارية واقعة في الأراضي الحدودية المتنازع عليها مع صنعاء[40].

ومع فشل الجهود الدبلوماسية السعودية في حمل الإدارة الامريكية على وقف عمليات التنقيب الجارية في اليمن، لجأت الرياض الى استخدام القوة العسكرية، فأرسلت قوات مسلحة إلى حدودها الجنوبية مع اليمن، واشتبكت مع حرس الحدود اليمنيين في منتصف كانون الثاني 1984، وقامت الطائرات السعودية في الوقت نفسه بقصف بعض المواقع الاراضي اليمنية، بهدف عرقلة أعمال التنقيب، كما تمكنت القوة السعودية من السيطرة على ثلاث مواقع تابعة لوحدات الجيش اليمني في محافظة صعده، وسقط على إثر ذلك عدد من الجرحى والقتلى، من كلا الجانبين[41].

وفي غضون ذلك، طلبت الإدارة الامريكية من سفيرها في صنعاء وليام روغ (William A. Rugh) اجراء مع محادثات مع الرئيس صالح في محاوله للتفاوض وتسوية الخلاف الحدودي مع الرياض، ومعرفة رايه حول الادعاءات السعودية. ستعرض روغ خلال اللقاء احدى خرائط شبه الجزيرة العربية، لتحديد الخط الفاصل بين الدولتين، الا ان الرئيس صالح اعتراضه على الخط الوهمي الفاصل بين اليمن والرياض، الذي تم تحديده من قبل وزارة الخارجية الامريكية، وأشار الى ان اعتماد وزارة الخارجية الامريكية في رسم الحدود الفاصلة بين البلدين وفقًا لوجهة النظر السعودية، عمل غير ودي وانتهاك للسيادة اليمنية، وبالرغم من محاولة السفير روغ تهدئة الرئيس صالح موضحًا ان هذا الخط المرسوم هو خط تقريبي (وهمي) تم رسمة بشكل متقطع للدلالة على المنطقة المختلف حولها بين الدولتين، الا ان الرئيس صالح وجهة انتقاده للسفير الأمريكي موضحًا: "**أنتم الأمريكيون تأخذون سياستكم تجاه اليمن من الرياض، لدرجة أنه كلما كان لدينا أي اختلاف في الرأي أو خلاف مع السعودية، ستقفون الى جانبهم... أن السعوديين لم يحترموا سيادتنا، فهم لا يدركون أن اليمن قد كبر، إنهم يعاملونني كطفل وليس كأخ**". ويذكر السفير روغ "**بالرغم من محاولتي اقناعه اننا في واشنطن ننظر لليمن بشكل مستقل عن الرياض، وان علاقاتنا**

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

المميزة مع السعودية، لا يعني أن لدينا علاقات سيئة معك، فهي ليست لعبة محصلتها صفر، وأننا نحترم استقلالك ونحترم استقلال السعوديين. الا ان الرئيس صالح لم يكن واثقًا من ذلك"[42].

وعقب تلك الاعتداءات السعودية على الحدود اليمنية، قام الرئيس صالح بزيارة الى حكومة عدن، تخوفاً من استغلال الاخيرة الوضع الحدودي المتأزم لبلاده مع الجانب السعودي، لاسيما بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية في منطقة الحدود المشتركة بين الشطرين، قد يشجع عدن على ضم بعض المناطق الحدودية المتنازع عليها مع صنعاء. وقد اثمرت تلك الزيارة عن توافق وجهات النظر بين الرئيسين صالح وعلي ناصر، واتفق الجانبان على عقد قمة مشتركة في عدن خلال المدة من (15-17 شباط)، لغرض متابعة جهود استكمال متطلبات الوحدة بين البلدين، والعمل على تعزيز استقرار اليمن بشطريه، كما تم استعراض مجالات التنسيق بين الطرفين في المجال الاقتصادي والتجاري، والتنقيب النفطي[43].

وفي الثاني عشر من أيلول 1984 قام الرئيس علي عبد الله صالح بتعين محسن العيني[44] سفيرًا لبلادة في الولايات المتحدة، وقد عدت السفارة الامريكية في صنعاء، ان تعيين الرئيس صالح شخصية ذات خبرة وعلاقات جيدة مع واشنطن، انما كان الغرض منه تعزيز العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة والخروج من دور الوسيط السعودي[45]، في الحصول على الدعم والمساعدات العسكرية والاقتصادية وتخفيف الضغوط التي كانت تمارسها اتجاهه، لا سيما ان انتاج النفط وتصديره كان بحاجة الى عامين، وبالتالي كان لابد من توفير مصدر اخر للمساعدات العسكرية لبلادة امام الوضع المتوتر مع المملكة العربية السعودية[46].

وفي إطار مواصلة الجهود للبحث عن الدعم الخارجي، كان الاتحاد السوفيتي المحطة الأولى للرئيس علي عبد الله صالح عندما زار موسكو في التاسع من تشرين الأول عام1984، وتم تجديد معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي في اليوم نفسه لمدة عشرين عامًا[47]. ولغرض طمأنة الجانب السعودي والامريكي، بشأن تجديده معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتي، صرح الرئيس صالح أن علاقات بلاده مع الاتحاد السوفيتي، لا تتجاوز حدود المصالح المتبادلة، وأن ذلك لا يتعارض مع علاقات بلاده العربية والإسلامية، لأن صنعاء ثابته على مبدأ الحياد وعدم الانحياز في سياستها الخارجية، التي مكنت اليمن من الحصول على مساعدات من جميع الأطراف[48].

وعلى ضوء ذلك، استطلعت الإدارة الامريكية مع السفارة في صنعاء ووكالة المخابرات المركزية، التحركات اليمنية السوفيتية الأخيرة. استبعد السفير الأمريكي من جانبه، ان يكون الرئيس صالح، قصد

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

من تلك الزيارة وابرامه معاهدة الصداقة مع موسكو، ضرب النفوذ الامريكي في اليمن، لأنه منذ اكتشاف الشركات الامريكية النفط اليمني، كان المسؤولون اليمنيين يبذلون قصارى جهدهم للإشارة إلى مسؤولي السفارة الأمريكية عن أملهم في إقامة علاقات ثنائية أفضل مع واشنطن. كما نقل نائب وزير الخارجية اليمني رغبة الرئيس صالح في لقاء الرئيس الأمريكي، لكن لم يلبى طلبه. الامر الذي اضطره للتوجه الى السوفييت، من اجل تسوية ديون صنعاء البالغة مليار دولار من مبيعات الأسلحة السوفيتية، فضلاً عن حاجته الى مبيعات إضافية من الأسلحة والمعدات العسكرية[49].

لم يختلف رأي وكالة المخابرات المركزية، عن السفارة الامريكية كثيرًا، فقد عدت معاهدة الصداقة والتعاون التي وقعها الاتحاد السوفيتي مع الجمهورية العربية اليمنية رمزية أكثر منها جوهرية، موضحه "**بالرغم من ان المعاهدة اضفت طابعًا رسميًا على علاقتهما الطويلة الأمد، الا أننا نعتقد أنها لا تمثل تحولًا في سياسة صنعاء عن الغرب. كما انها جاءت مشابهه لاتفاقيات الصداقة والتعاون السوفيتي مع دول العالم الثالث، التي تنص على التشاور في القضايا الدولية التي تمس مصالح البلدين، والتعهد بعدم المشاركة في الأعمال الموجهة ضد كل منهما**". وبين تقرير (CIA) ان هذه المعاهدة على عكس معظم المعاهدات السوفيتية الأخرى، لا تحتوي على أي بند يدعو إلى التعاون العسكري. بالإضافة إلى ذلك، فإن دعوة المعاهدة للتشاور حول المشاكل الدولية لا تنص على التزام الجانبين بتنسيق سياساتهما أثناء الأزمات. لذا فهي لا تعدو كونها معاهدة صداقة وتعاون بين الطرفين[50].

وبحسب تحليل وكالة المخابرات المركزية، أن زيارة الرئيس صالح الى موسكو وما رافقها من حفاوة استقبال، وما ترتب عليها من توقيع معاهدة صداقة وتعاون، التي جاءت عقب أسابيع من زيارة رئيس الشطر الجنوبي، سوف يكون لها إثر مهم في تعزيز مكانة الرئيس صالح وقوة موقفه امام أي تهديد حدودي قد يقع بين الشطرين من جهة، كما ستكون هذه المعاهدة بمثابة ثقل سياسي موازن للنفوذ السعودي في صنعاء من جهة أخرى، لا سيما مع وجود ضغط سعودي على الاخيرة حول ترسيم الحدود بين البلدين عقب الاكتشافات النفطية، الامر الذي من شأنه تقوية موقف الرئيس علي عبد الله صالح في التسوية وعدم الخضوع للشروط السعودية. علاوة على ذلك، يمكن أن تستغل صنعاء المخاوف السعودية من وجود نفوذ سوفيتي موسع في اليمن لمنحها مساعدات اقتصادية وعسكرية أكبر[51].

بناءً على ما تقدم يمكن القول ان الإدارة الامريكية كانت تدرك صعوبة الوضع الاقتصادي والعسكري للجمهورية العربية اليمنية، على إثر توقف الدعم والتمويل السعودي، عقب الاشتباكات

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

الحدودية بينهما، الا ان واشنطن في الوقت نفسه، لم تكن على استعداد لتوفير كافة ما تحتاجه حكومة صنعاء من المساعدات كبديل عن الدعم السعودي. وحتى يتم استكمال عمليات التصدير للنفط اليمني، كان لابد من الإدارة الامريكية غض الطرف عن اتصال الرئيس صالح بالسوفييت، للحصول على الدعم والمساعدة، طالما ان ذلك لا يشكل تهديدًا للنفوذ والمصالح الامريكية داخل الجمهورية العربية اليمنية.

وبذلك يتضح ان الرئيس صالح استطاع بهذه التحركات الدبلوماسية توجيه رسالة مزدوجة الأولى الى السعودية لإيقاف مساعيها لعرقلة عمليات التنقيب النفطية، وذلك من خلال سيرة في طريق الوحدة التي لطالما كانت اشد المعارضين لها، والثانية الى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تأكيد رغبته بتعزيز التقارب المباشر بينهما. وكنوع من الضغط غير المباشر، قام بالسفر الى موسكو وفق سياسة عدم الانحياز، بهدف دفع الإدارة الأمريكية لمزيد من الجهد في عملية تقوية الجمهورية العربية اليمنية اقتصاديًا وعدم الرضوخ كما في السابق الى الضغوط السعودية لإيقاف اعمال التنقيب الجارية.

وعلى الرغم من ان الإدارة الامريكية لم تنظر بقلق بالغ الى اتصالات الرئيس صالح الى السوفييت لعلمها الأسباب الحقيقية وراء ذلك، لكن الدوافع السوفيتية كانت موضع قلق لدى الإدارة الامريكية، لذا عملت واشنطن على التحرك باتجاهين:

الأول: عمدت الإدارة الامريكية على استخدام أداة المساعدات الاقتصادية لغرض احتواء الرئيس صالح للحد من اتصالاته مع موسكو، بسبب الضغوطات الاقتصادية التي يعاني منها اقتصاد بلاده، فعملت على زيادة المعونة والدعم الاقتصادي المقدم الى حكومة صنعاء من جهة، وزادت مبيعات القمح الأمريكي الى الجمهورية العربية اليمنية بأسعار مخفضة ومن جهة أخرى[52]. واشار وزير الزراعة الامريكي جون بلوك (John Block) ان الجمهورية العربية اليمنية ستكون رابع دولة يتم شمولها في برنامج المساعدات لبيع دقيق القمح الأميركي، كما منح مصدري الحبوب الأمريكيين الى الجمهورية العربية اليمنية، دعم من الحكومة الامريكية، من اجل تخفيض أسعارهم المرتفعة إلى مستويات منخفضة، لغرض بيع ما يصل إلى (2.4) مليون طن من دقيق القمح إلى حكومة صنعاء[53].

علاوة على ذلك حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على الاستجابة الى الدعوة التي وجهها رئيس الوزراء عبد العزيز عبد الغني بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization)، الى المانحين العرب والغربيين، للتبرع في حملة إنقاذ الجزء القديم من مدينة صنعاء

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

التاريخية، التي تستلزم قرابة (500) مليون دولار، على الرغم من انسحاب واشنطن من المنظمة المذكورة إثر خلافات إدارية، الا انها كانت حريصة على تقديم المساعدات بشكل مباشر للمشروع[54].

وفي الاتجاه الثاني: حث المملكة العربية السعودية، على استئناف مساعداتها لحكومة صنعاء. فقام الملك فهد بن عبد العزيز عقب زيارته الى واشنطن، توجيه دعوة رسمية الى رئيس الوزراء عبد العزيز عبد الغني وعدد من المسؤولين الاخرين في (4-6) ايار 1985، لأقامه الدورة التاسعة لمجلس التنسيق (السعودي- اليمني) في مدينة جدة، استعرضا خلالها الأوضاع الأمنية وسبل التعاون والتنسيق بين الجانبين. وتعهدت السعودية بمواصلة تقديم الدعم الاقتصادي والتمويل المادي اللازم لمشروعات مكتب التنسيق وصندوق التنمية السعودي في اليمن [55]. ويتضح من ذلك ان الولايات المتحدة تمكنت من اقناع الرياض، أن الضغط المتواصل على صنعاء سيدفعها أكثر نحو السوفييت والدول المنافسة لها، لذلك قررت تخفيف ضغطها واستئناف مساعداتها الاقتصادية ودعمها لخطة التنمية للجمهورية العربية اليمنية.

ومن زاوية أخرى، اجرت الإدارة الامريكية اتصالات مباشرة مع حكومة صنعاء بعيدا عن الوسيط السعودي، الأمر الذي رحبت به صنعاء بشدة بوصفة توجهاً جديدًا في السياسة الأمريكية، وتم في التاسع من تموز عام 1985 إصدار قانون خاص باتفاقية المشاركة البترولية مع شركة هنت التي تحول اسمها إلى شركة هنت اليمنية (Yemen Hunt)، ومن ثم شرع قانون اخر لغرض استحداث وزارة النفط والثروات المعدنية في الثامن من أيلول من العام نفسه[56]. ولصعوبة رسو ناقلات تصدير النفط، بسبب ضحالة المياه عند الشواطئ اليمنية، أبرمت شركة يمن هنت أويل، اتفاقية مع شركة ميتسوبيشي اليابانية (Mitsubishi) لشراء (78 ألف طن) من الأنابيب الفولاذية لمد خط انابيب يبلغ طوله (310 أميال)، يربط موقع امتياز يمن هنت في مأرب والجوف والجزء الشمالي الشرقي من البلاد بميناء الصليف على البحر الأحمر، حيث تم تشييد خزان كبير يطفو بالمياه اليمنية على بعد (155 ميلاً) شمال شرق صنعاء ومجاور للحدود غير المرسومة مع السعودية، يحتوي على أربع خزانات مشيدة حاملة للنفط والغاز تبلغ طاقته الاستيعابية (200 ألف برميل يوميا) يقوم هذا الخزان بتفريغ النفط في بواخر التصدير عبر البحر الاحمر[57].

وفي العاشر من نيسان عام 1986 قام نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش (Georg W. Bush) [58] بزيارة رسمية إلى صنعاء، مثلت بداية التواصل المباشر بين الولايات المتحدة الأمريكية الجمهورية العربية اليمنية، وهذا ما أوضحه بشكل مباشر نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش في جلسة

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

مباحثات مع الرئيس صالح وعدد من كبار المسئولين اليمنيين أثناء زيارته حيث قال: "**أنه منذ الآن وصاعدًا سوف تكون العلاقات اليمنية الأمريكية علاقات مباشرة، ودون الحاجة إلى وسيط بين اليمن والولايات المتحدة**". كما افتتح بوش أول مصفاة لتكرير النفط في الجمهورية العربية اليمنية في حوض مأرب والجوف في الثاني عشر من نيسان عام ١٩٨6، وبذلك دخلت صنعاء ميدان النفط بتصديرها اول شحنه تقدر بنحو عشرة آلاف برميل يوميا[59].

وكان أهم ما تناولته وسائل الإعلام في تحليلاتها لتلك الزيارة هو تحرير خط الاتصال بين صنعاء وواشنطن من أي طرف ثالث، وأن صنعاء بهذه الزيارة قد خرجت عن الطوق، فأصبحت على قدرة من صياغة ثنائية مع واشنطن وعلى قدرة من الدخول في لعب أدوار جديدة تتناسب ومقتضيات التغيير المطلوبة في المنطقة، خاصة أن دخول اليمن في عصر النفط سيحررها من سياسة التبعية التي كانت تفرضها الظروف الاقتصادية وتتحكم في مساراته[60].

وقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز ان رحلة نائب الرئيس الأمريكي بوش إلى الجمهورية العربية اليمنية، تعد أول وجود أمريكي رفيع المستوى منذ عام 1972، عندما مهدت زيارة وزير الخارجية ويليام روجرز الطريق لإعادة العلاقات الدبلوماسية، التي قطعها اليمنيون في اعقاب الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967. وأعرب المسؤولون الأمريكيون عن املهم أن تؤدي زيارة بوش إلى التسريع باتجاه خفض الجمهورية العربية اليمنية روابطها الاقتصادية القوية مع الاتحاد السوفيتي، بالرغم من احتفاظها بعلاقاتها العسكرية القوية مع موسكو[61].

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

الخاتمة

يمكننا ان نستنتج مما سبق، ان التطورات الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وتداعياتها السياسية والاقتصادية من جهة، والتنافس الامريكي-السوفيتي ضمن إطار الحرب الباردة من جهة اخرى، شكلت اهم الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الى المضي في عمليات البحث والتنقيب عن النفط اليمني. وقد كان النفط اليمني عاملًا مهما في التطور العلاقات الأمريكية اليمنية، وشكل الأساس المتين لبداية علاقة مباشرة ما بين صنعاء وواشنطن، فقد شكلت الاكتشافات النفطية عامل جذب للمصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، ولأول مرة في تاريخ علاقاتها مع الجمهورية العربية اليمنية، لم تعد الرؤية الأمريكية تتطابق تمامًا مع رؤية بعض الأطراف الإقليمية.

([1])The New York Times, May. 22, 1953.

([2])The New York Times, Dec. 20, 1960.

([3]) صلاح عبد الرضا خرباش، نبذة عن جيولوجيا اليمن واهم الرواسب الاقتصادية، مجلة الإكليل، العدد الأول، السنة الثانية، وزارة الاعلام والثقافة، صنعاء، 1982، ص ص164-165

(4) عبد الله محمد ناصر العاضي، إثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد اليمني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2007، ص36.

(5) Stephen C. Pelletiere, Yemen and Stability in The Persian Gul. Confronting the Threat from Within, Strategic Studies Institute, U.S Army War College,1996, pp 17, 22.

([6]) هي احدى شركات النفط الأمريكية، تأسست في 18 كانون الأول عام 1934 في ولاية تكساس (Texas)، ثم نقلت مقرها إلى ولاية دالاس (Dallas) في عام 1937. حققت الشركة نجاحها الدولي الأول في عام 1976 باكتشاف حقل بياتريس (Beatrice) في بحر الشمال البريطاني، وقد مهد هذا الاكتشاف الطريق لاكتشافات دولية أكبر للنفط والغاز الطبيعي في بيرو وجزر المارشال. وفي عام 1977 أصبح جورج بوش رئيس اللجنة التنفيذية للشركة. حصلت شركة هنت على عقد استثمار النفط اليمني، تحت رعاية نائب الرئيس بوش. للمزيد ينظر:

http://www.huntoil.com؛ Webster G Tarpley, Anton Chaitkin, George Bush: The Unauthorized Biography, Washington, 1992, p. 234.

([7]) Ardis Burst, Three Families of H.L. Hunt, New York 1989, P. 199-200; Klaus Enders et al, Yemen in the 1990s: From Unification to Economic Reform, International Monetary Fund, Washington, 2002, P. 5.

([8]) ينظر: ملحق رقم (3).

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

(9)Ahmed Numan Qasim Al-Mudaji, United Yemen relations 1962-1990: A case study of the relationship of a small superpower, London university, 1992, p 210؛ The New York Times, Dec. 24, 1985.

(10) تأزمت العلاقات بين العراق وإيران لعدة أسباب، على رأسها ترسيم الحدود في منطقة شط، والخوف من الدعاية الإيرانية القائمة على تصدير الثورة، واسباب أخرى. اشتد الخلاف بين الطرفين، وتحول إلى اشتباكات عسكرية، وأعلنت الحرب بينهما في أيلول1980. قام العراق بتوسيع نطاق الحرب، وذلك بالانتقال لحرب الناقلات في آذار1984، فدخلت الحرب مرحلة جديدة، بضرب ناقلات البترول، وتهديد حركة الملاحة الدولية. وأصبح هناك احتمال اتساع نطاق الحرب لتشمل منطقة الخليج العربي. من جانبها هددت إيران بغلق مضيق هرمز، وبدأت توجه ضربات لناقلات النفط الخليجية. مما اضطر الكويت الى طلب الحماية من السوفييت والولايات المتحدة لرفع اعلامهم على ناقلاتها كنوع من الحماية. للمزيد ينظر: أسلام محمد عبد ربه المغير، الحرب العراقية ال إيرانية1980-1988، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية_ غزة، كلية الآداب، 2015، ص136؛ ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2006، ص ص389، 417؛ The New York Times, Aug. 26, 1984

(11) Bakeel Ahmed Alzandani, The Bush Doctrine, The War on Terror, And American Promotion of Democracy in The Middle East: The Cases of Egypt and Yemen, Graduate College, University of Nebraska, 2010, p.190؛

اود أرن وستاد، الحرب الباردة الكونية، ترجمة مي مقلد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014، ص 623.

(12) Interview With, Ambassador Arthur H. Hughes Ambassador Yemen (1991-1994), January 27, 1998.

(13) Kunibert Raffer, Mohamed Salih, The Least Developed and the Oil-Rich Arab Countries Dependence, Interdependence or Patronage? St. Martin's Press, Britain 1992, p. 203؛

ماسه محمد محمود مرزوق، الأزمة اليمنية وتداعياتها على العلاقات الأمريكية-السعودية خلال الفترة من (2011_2016)، مجلة كلية الأدب، جامعة القاهرة، المجلد العاشر، العدد الأول، الجزء الثاني، ص164.

(14) الرئيس الأربعون للولايات المتحدة ولد عام 1911 في ولاية شيكاغو. عمل بعد اكمال دراسته الجامعية بالإذاعة، ثم اتجه إلى هوليوود في عام 1937، وبدأ عملة في مجال التمثيل وشارك في خمسين عمل تمثيلي. تولى عام 1966 منصب حاكم ولاية كاليفورنيا. وفي عام 1980 رشح لمنصب الرئاسة ضد كارتر، وتمكن من الفوز بالرغم من كبر، واعيد ترشحه لدورة ترشحه ثانية في عام 1984. توجه اهتمام ادارته بالوضع الاقتصادي والمسائل الدفاعية، محاربة الاتحاد السوفييتي. وفي عام 1994 اصيب بالزهايمر. ويعتبر أحد أكبر رؤساء أمريكا عمراً بلغ عمره 93 سنة عند وفاته في عام 2004. للمزيد من التفاصيل ينظر: اودو زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1789 حتى اليوم، دار الحكمة، لندن، الطبعة الاولى، 2006، ص ص 282-290.

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

(15) Hans Binnendijk, Friends, Foes, and Future Directions: U.S. Partnerships in a Turbulent World Strategic Rethink, Rand Corporation, 2016, p. 123؛ Los Angeles Times, April. 9, 1980؛ The New York Times, Feb. 13, 1986.

(16) U. S. H. R. S, Ninety-eighth Congress, first session, the Committee on Foreign Affairs, Foreign assistance legislation for fiscal years 1984-85, Washington, 1984.

(17) عبد الخالق داحش على السمدة، السياسة الدولية وتأثيرها على الاستقرار السياسي للدول العربية: الجمهورية العربية اليمنية نموذجًا للفترة،1990-2008، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ام درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، 2009، ص ص186-187؛ The New York Times, Dec. 21, 1984

(18) شذى حسن زكي حسن، السياسة الامريكية تجاه اليمن في مطلع القرن الحالي، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، العدد الثالث عشر، 2003، ص72-74؛ The New York Times, Aug. 4, 1986

(19) صرح نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش في عام 1986 عقب اجتماع عقده في الرياض، لمناقشة مسألة الهبوط في معدلات انتاج النفط. "لا يمكنني ان افرض ضوابط على معدلات إنتاج وتصدير النفط السعودي، لكن يجب ان يعلم السعوديين ان انخفاض معدلات التصدير قد يصل إلى نقطة يهدد فيها أمن الولايات المتحدة. للمزيد ينظر: The New York Times, April. 7, 1986.

(20) U. S. H. R. S, Ninety- sixth Congress, second session, U.S. interests in, and policies toward, the Persian Gulf, Washington, 1980.

(21) CIA, Saudi Arabia: Coping with New Realities, June,1986؛

؛ درهم محسن احمد الحالمي، دور المعارضة اليمنية في الاستقرار السياسي (2003-2008)، أحزاب اللقاء المشترك دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة، قسم العلوم السياسية،2009، ص78.

(22) John Duke Anthony, Saudi Arabian-Yemeni relations: Implications for U.S. policy Middle East Policy, Vol. 7, Version 3, Jun. 2000، pp78-96؛ The New York Times, Jan. 15, 1983.

(23) CIA, Wave of Arab Migration Ending with Oil Boom, Oct. 1985.

(24)I bid؛ CIA, Saudi Arabia: Coping with New Realities, June ,1986؛ The New York Times, Oct. 6, 1985

(25) ولد في عام 1942 في قرية بيت الاحمر خارج صنعاء. التحق بالقوات المسلحة عام 1958، شارك في ثورة 1962 كما شارك في الدفاع عن صنعاء في حصار السبعين، ساند الحمدي في حركة حزيران التصحيحية. وشغل عدة مناصب اهمها قائد سلاح الدروع ورئيس اركان حرب كتيبة الدروع وقائد لواء تعز برتبة رائد عام 1975، وبعد اغتيال الغشمي أصبح عضواً في مجلس الرئاسة ثم اختير من قبل المجلس رئيساً للجمهورية العربية اليمنية في تموز 1978 وأصبح في عام 1990 اول رئيس للدولة اليمنية الموحدة. للمزيد ينظر: اياد تركان ابراهيم الدليمي، المصدر السابق، ص90؛ صحيفة اخر الأنباء القاهرية، 24، تموز، 1978.

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

(26) CIA, North Yemen: A Significant Oil Discovery, April. 1984.
(27) l bid.
(28) في عام 1982 تم الإعلان عن قيام المؤتمر الشعبي العام ضم القوى السياسية المحظورة بموجب الدستور، تشكلت هيئاته من الأمانة عامة واللجنة الدائمة (اللجنة المركزية)، انتخب الرئيس صالح أمينًا عاما للمؤتمر، والدكتور أحمد الأصبحي أميناً مساعدًا، وأصبح الانتماء إلى الأحزاب السياسية غير المؤتمر الشعبي العام خيانة من الناحية الدستورية والقانونية. وبذلك انفرد المؤتمر الشعبي العام بالتجربة الحزبية في رقعة الشطر الشمالي من اليمن، لكنه استوعب كافة القوى والتيارات والاتجاهات على اختلاف درجات ونسبة التمثيل لها، وغلبت علية عملية الاستيعاب القبلي والجهوي. للمزيد ينظر: احمد علي محمد الخظمي، التجربة السياسية للأحزاب الائتلافية اليمنية من مايو 1990-مايو 1997، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام درمان الإسلامية، كلية العلوم السياسية، 2002، ص ص 17، 39.
(29) ناصر محمد ناصر، الأزمة السياسية اليمنية 1990-1994، عمان 2009، ص ص18-19.
(30) CIA, North Yemen: A Significant Oil Discovery, April. 1984؛
طه احمد اللوزي، التجربة الحزبية في اليمن دراسة حالة: المؤتمر الشعبي العام، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، كلية العلوم السياسية، 2003، ص ص 72-73.
(31) Mahmoud Allriani, Oil Curse in Yemen: The Role of Institutions and Policy, Dubai Economic Council, United Arab Emirates, 2012, p. 6؛ The New York Times, Dec.21, 1984.
(32) عادل علي نعمان الاحمدي، الخيوط المنسية: اليمن وثلاثون عاما من حكم علي عبد الله صالح، الطبعة الأولى، صنعاء، 2008، ص73؛ Ahmed Numan Qasim Al-Mudaji, Op. Cit., p 211
(33) يحي قاسم أبو عواضة، اليمن والمستعمرون الجدد، الطبعة الأولى، 2019، ص ص 11،31.
(34) U. S. D. C, American Embassy in Sanaa, Foreign Economic Trends and Their Implications for the United States, Washington, 1984.
(35) U. S D. C, American Embassy in Sanaa, Foreign Economic Trends and Their Implications for the United States, Washington, 1984.
(36) U. S D. C, American Embassy in Sanaa, Yemen Arab Republic, Foreign Economic Trends and Their Implications for the United States, Washington, 1983؛
محمد احمد الأفندي العلاقات اليمنية الأمريكية: قراءة لمحددات العلاقة في سبعة عقود، مجلة شؤن العصر المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، المجلد 18، العدد 54،55، 2014، ص 8.
(37) The New York Times, Dec. 27, 1984.
([38]) U. S D. C, American Embassy in Sanaa, Foreign Economic Trends and Their Implications for the United States, Washington. 1986.
([39]) درهم محسن احمد الحالمي، المصدر السابق، ص 84؛ عبد الله احمد ناصر الذهب، المصدر السابق، ص64.
([40]) CIA, North Yemen: Troubled Relations with Saudi Arabia, January 1985.

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

(41)Ahmed Numan Qasim Al-Mudaji, Op. Cit., p 213؛ Chicago Tribune, Feb. 28, 1988.

(42) Interview With, Ambassador William A. Rugh, August. 27, 1990.

(43) معمر عبد الرحمن عمر حسن السقاف، دور الحزب الاشتراكي اليمني في تحقيق الوحدة من منتصف الخمسينيات حتى اعلان الوحدة اليمنية في مايو 1990، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، كلية الآداب، 2006، ص84؛ مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات وثائق الوحدة العربية 1985، بيروت، 1986، ص ص40-409.

(44) ولد في عام ١٩٣٢، من أسرة فلاحية في جنوب شرق صنعاء. توفي والداه وهو في السابعة من عمره، فأدخل مدرسة الأيتام. وبعد ان اتم دراسته المتوسطة، أرسل في بعثة دراسية إلى لبنان. خلال تلك الفترة انضم الى حزب البعث، وأسهم في تنظيم حزب البعث في اليمن. أكمل دراسة الحقوق في القاهرة، ثم كلفه الإمام أحمد بالسفر إلى باريس لدراسة اللغة الفرنسية في عام 1959. عاد إلى عدن وعمل مدرسا في المعهد الإسلامي. نضم خلال تلك الفترة للعمل النقابي، ثم أبعدته سلطة الاستعمار البريطاني إلى القاهرة. ومع قيام الثورة 1962عاد إلى صنعاء، وتقلد عدة مناصب حكومية ودبلوماسية، فعين أول وزير للخارجية بعد الثورة وأول مندوب دائم لليمن في الأمم المتحدة وأول سفير لبلاده في واشنطن، ووزيرا للخارجية في نيسان 1965، وشغل منصب رئيس للوزراء في عام 1967. وكان له دور كبير في المصالحة مع الملكيين. تولى رئاسة الوزراء بعد إزاحة الأرياني في عام ١٩٧4. وتمت أقالته من قبل الرئيس الحمدي في عام 1975. ثم شغل منصب سفيرا لليمن في العديد من الدول الغربية. ينظر حزام عبد الله صالح الذيب، النخب السياسية في اليمن: دراسة في خصائصها الاجتماعية وادوارها السياسية (1962-2005)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2006، ص 417.

(45) CIA, Ussr-North Yemen: Treaty of Friendship and Cooperation, 23 October 1984؛

شهد علي عبد الله الأمارة، عبد المحسن العيني ودورة السياسي في اليمن 1937-1997، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الإنسانية،2020، ص ص 249-250.

(46)Мукбель Обейд Араф, История Развития Российско Йеменских Отношений, Российский университет дружбы, России, 2009, № 5, С.197.

(47) Мохаммед Ахмед Мохаммед Аль-Саяги, там же, С.127.

(48) CIA, Soviet Policy Toward the Middle East, December. 1986؛ The New York Times, Dec. 27, 1984؛ Richard F. Nyrop, The Yemen's country studies Foreign Area Studies, United States, 1986, pp 191-192.

(49) CIA, Ussr-North Yemen: Treaty of Friendship and Cooperation, Oct. 23, 1984.

(50) l bid.

(51) I bid.

(52) استخدمت الإدارة الامريكية مبيعات القمح كأداة لاحتواء الجمهورية العربية اليمنية، ويمكن فهم سياسة مبيعات القمح المدعوم من الولايات المتحدة، من خلال مراجعة سياسة مبيعات القمح الى مصر في الخمسينيات واوائل الستينيات

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

من القرن العشرين لغرض احتواء عبد الناصر بعيدًا عن النفوذ السوفيتي، ومن ثم قيام الرئيس جونسون منع شحنات القمح كأداة للضغط على عبد الناصر لسحب قواته من اليمن. للمزيد ينظر:

Ahmed Numan Qasim Al-Mudaji, Op. Cit., p 214؛ The New York Times, Feb. 25, 1985.

([53]) UPI Archives, Aug. 20, 1985.

(54) The New York Times Dec. 31, 1984 ؛Jan. 2, 1985

(55) مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات وثائق الوحدة العربية 1985، بيروت، 1986، ص ص516-517، 542-544.

(56) N.A.U.K, Record of A Call on The Deputy Prime Minister and Foreign Minister, Dr Abdul Karim Al Iryani, December 10, 1985 و No 65.

(57) UPI Archives, April. 7, 1986؛ The New York Tims, Aug. 13, 1985.

(58) ولد في حزيران 1924 في ولاية ماساشوستس. وبعد تخرجه من اكاديمية فيليب عام 1942 التحق في البحرية الامريكية، فكان أصغر قائد لقاذفة قنابل وصواريخ في البحرية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التحق بجامعة ييل، ثم انتقل الى تكساس حيث بدأ عمله كرجل نفط مستقل في عام 1966. وأصبح عضواً في مجلس النواب ثم سفيراً لدى الامم المتحدة، وبعدها أصبح مديراً لوكالة المخابرات الامريكية، ثم نائباً للرئيس الأمريكي. وفي عام 1988، فاز بسباق الرئاسة الامريكية، وقد شهد عهده حرب الخليج الثانية عام 1991. وفي عام 1992 خسر الانتخابات امام منافسه بيل كلنتون. للمزيد ينظر: أودو زاوتر، المصدر السابق، ص. ص 291-297.

(59) UPI Archives, April 10, 1986؛ The Washington Post, April. 26, 1986

(60) مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات وثائق الوحدة العربية 1986، بيروت، 1987، ص. ص634-635، 643-644؛ نقلًا عن: نبيل محمد صالح العبيدي، إثر ظاهرة الإرهاب الدولي على العلاقات الامريكية- اليمنية 1990-2001، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية العلوم الدراسات العليا، 2005، ص ص125-126.

(61) The New York Times, May. 25, 1986.